

محاضرات مقياس القانون الجبائي

أهم ما يتناوله هذا المقياس:

- الإطار العام والنظرية العامة للتشريع الجبائي
- مصادر التشريع الجبائي (في الجزائر)
- تنفيذ التشريع الجبائي
- تصنيف الضرائب (تصنيف قانوني، اقتصادي، وتصنيفات أخرى.....)
- التقنيات الجبائية حسب النظام الجبائي الجزائري
- ملاحظة: المحتوى يتضمن المحاور المقررة في برنامج المقياس بالإضافة إلى بعض النقاط الأخرى.

المحاضرة رقم 01: الإطار العام والنظرية العامة للتشريع الجبائي

أولاً- الإطار العام للتشريع الجبائي

يُعرّف القانون بحسب معجم المعاني الجامع بأنه مجموعة من القواعد، والأحكام التي تنظم علاقات، وسلوكيات الأفراد تجاه بعضهم، من خلال الدولة، أو بواسطة الحاكم، وكلمة قانون أصلها يوناني (Kanon) وهي تعني "العصا المستقيمة" ودلالة هذا المعنى هو اتباع النظم، والقواعد التي تحكم المجتمع، ونُقلت كلمة قانون اليونانية إلى لغات مختلفة، وترجمت بمعنى "مستقيم" ودلالة هذا المعنى هو أنّ القانون هو الحدّ الفاصل بين الاستقامة والانحراف، ووفق لذلك فإنّ تعريف القانون بمعناه العام هو مجموعة من القواعد، والأحكام المُلزِمة، والمُنظمة للعلاقات بين أفراد المجتمع، وهي القواعد التي تجعل العلاقات بين الأفراد تسير ضمن قاعدة واحدة وثابتة حفظاً للنظام.

القانون الجبائي هو مجموعة القواعد والأحكام النازمة للعلاقة بين المكلف بالضريبة (أشخاص طبيعيين ومعنويين) والإدارة الجبائية ممثلة للخرينة العمومية حيث تنص هذه الأحكام على الهيكل الجبائي (ضرائب، رسوم.....الخ) الأشخاص الخاضعون، آلية التحصيل وأجال الدفع، توزيع الحصيلة بين ميزانية الدولة والجماعات المحلية والحسابات الخاصة، البت في النزاعات.....الخ وغيرها من الأمور ذات العلاقة

كما يمكن تعريف القانون الجبائي على انه مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقة بين المكلف يدفع الضريبة من جهة والإدارة الضريبية من جهة أخرى.

وللقانون الجبائي قواعد عامة وتتلخص فيما يلي:

- ✓ قاعدة العدالة: معنى ذلك مساهمة كل أفراد المجتمع في الانفاق العام، كل حسب قدرته (حسب الدخل الذي يمتلكه).
- ✓ الملائمة في الدفع: وهو مبدأ يقتضي بموجبه تنظيم مواعيد لدفع الضريبة بالطريقة التي تناسب وتتلاءم مع أحوال المكلف بدفع الضريبة.
- ✓ اليقين: في هذه الحالة يتم تحديد الوعاء(المطرح) الضريبي ومواعيد الاستحقاق وجزاءات التخلف عن الأداء.
- ✓ الاقتصاد في التحصيل: بمعنى وجوب تخفيض نفقات التحصيل، والهدف من ذلك تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا- النظرية العامة للتشريع الجبائي

إن الضريبة من وجهة النظرية التقليدية هي مجرد إيرادات مالية تأتي لتغطي النفقات لمرحلة معينة، أما النظرية الحديثة تؤكد على أن للضريبة مفهوم حديث اقتصادي، تمويني، اجتماعي، حيث غير هذا الفكر أداة الضريبة من وسيلة لسد النفقات إلى أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى البعيد. ومن أهم النظريات التي أسست لفرض الضرائب

1- نظرية العقد الاجتماعي (نظرية المنفعة):

ظهرت هذه النظرية في القرن الثامن عشر، نادى بها الفيلسوف الفرنسي «جون جاك روسو» مفادها أن هناك عقد بمقتضاه يقوم المواطنون بالتنازل عن جزء من حرياتهم لحماية باقي أفراد المجتمع، كما أنهم بمقتضى عقد مالي يلتزمون بدفع الضرائب مقابل المنافع التي تعود عليهم من نشاط الدولة .

2- نظرية التضامن الاجتماعي:

تقوم على مبدأ أن الدولة ملزمة بإشباع الحاجات العامة بالمقابل فإن العامة يقع على عاتقهم تحمل جزء من نفقات الإشباع كل حسب مقدرته.

3- نظرية الخاصية الشرعية:

تتمحور حول فكرة ان الالتزام بالدفع من طرف المكلفين تأخذ طابع الجبر (سيادية الدولة). بالمقابل فإننا نجد في الشريعة الإسلامية تأصيل رباني يعنى بجل المقاصد العادلة التي جاءت بها نظريات التشريع الجبائي، بالإضافة إلى مقاصد أخرى شتى، وهذا من خلال ركن الزكاة في الإسلام، فهي تكليف رباني يعبر عن المال اللازم إنفاقه في مصارفه المحددة (الثمانية) وفق شروط مخصوصة وهي حق معلوم من المال، مقدر بقدر معلوم، يجب على المسلم إخراجه بشروط مخصوصة في أشياء مخصوصة (الأموال الزكاة).